العرب
الأربعاء 2021/04/28
السنة 43 العدد 12044

عوامل متداخلة تهدد حركة الترانزيت بين الأردن وجواره

قرار سعودي مفاجئ يحول دون مرور الآلاف من الشاحنات الأردنية إلى المملكة

شكل قرار الرياض بمنع مرور الشاحنات الأردنية التي جرى تصنيعها قبل العام 2000 إلى أراضيها ضربة قاسية لقطاع الترانزيت في الأردن الذي تضرر كثيرا في السنوات الماضية بفعل عدم الاستقرار بالجوار.

معاناة مستمرة لأصحاب الشاحنات في الأردن

عمان - تواجه حركة الترانزيت بين الأردن ودول الجوار تحديات كبيرة باتت تهدّد بشلّ هذا القطاع الحيوي الذي يشكل متنفسا للاقتصاد الأردني الذي يواجه صعوبات كثيرة فاقمتها جائحة فايروس كورونا.

وتقول أوساط أردنية إن عوامل متداخلة منها ما هو سياسي وأمني تحول دون انتعاش الحركة التجارية التي تضررت بشكل كبير في السنوات الماضية بسبب غياب الاستقرار في الجوار.

وتحذر الأوساط من زيادة الضغوط على هذا القطاع في ظل الصعوبات التي بات يواجهها التجار الأردنيون على الحدود مع السعودية إلى جانب الخلافات المستمرّة مع سوريا والتي تحول دون عودة نشطة للحركة في معبر جابر نصيب الحدودي الذي جرى إعادة فتحه في مارس بعد إغلاق لأشهر على خلفية تفشي فايروس كورونا.

وقررت المملكة العربية السعودية وعلى نحو مفاجئ الثلاثاء منع أكثر من 400 شاحنة أردنية من الدخول إلى أراضيها لأسباب قيل إنها "فنية" مرتبطة بسنة إنتاج تلك الشاحنات التي تقل عن عام 2000.

> القرار السعودي الذي عمم على السائقين على الحدود لم يبرر سبب رفض دخول تلك الشاحنات التي يزيد عمرها عن 21 عاما

والشاحنات الممنوعة من العبور مبردة ومحملة بالمواد الغذائية والخضار والفواكه والمواشي، وهي تنتظر منذ الإثنين دخولها إلى الأراضي السعودية.

وقال نائل ذيابات نائب نقيب أصحاب السيارات الشاحنة في الأردن إن السائقين تفاجئوا بالقرار عند دخولهم إلى المراكز الحدودية السعودية "إذ لم يتم تبليغهم به مسبقا". وبيّن ذيابات أن القرار سعودي مطلق "ويقضي بمنع السيارات سنة إنتاجها أقل من عام 2000 بدخول السعودية أو المرور منها إلى باقي دول الخليج".

وأشار إلى أن القرار السعودي الذي عمّم على السائقين على الحدود بين البلدين لم يبرر سبب رفض دخول تلك الشاحنات التي يزيد عمرها عن 21 عاما، مبينا أن الجهات المعنية في الأردن تبلّغت بالقرار الثلاثاء .

واعتبر أن "قطاع النقل بانتظار إجراءات من السلطات الأردنية بخصوص القرار السعودي".

وتشكل السعودية ممر عبور للعديد من السلع الأردنية المتجهة إلى أسواق دول الخليج أو إلى أسواق المملكة.

ولم توضح السعودية سبب قرار منع الشاحنات التي يقل سنة إنتاجها عن عام 2000، لكن الأمر – وفق إعلام محلي – مرتبط بالحفاظ على البيئة من التلوث؛ حيث عادة ما يكون العادم الخارج من السيارات القديمة أكبر.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أعلن قبل نحو شهر عن مبادرتي "السعودية الخضراء" لتقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 4 في المئة من مساهماتها العالمية و"الشرق الأوسط الأخضر".

ويشكك البعض من الأردنيين في دوافع القرار حيث يعتقد هؤلاء أنه لا يخلو من أبعاد سياسية وقد يكون للأمر علاقة بإيحاءات بعض المسؤولين في الأردن عن دور مزعوم للرياض فيما حصل الشهر الجاري من أحداث هزت عمّان، رغم أن السعودية كانت في مقدمة الدول العربية التي أعلنت رفضها لأيّ مساس بأمن الأردن وعن دعمها المطلق لأيّ إجراءات تتخذها للحفاظ على استقرارها.

وحذّرت نقابة أصحاب الشاحنات في الأردن من خطورة القرار السعودي حيث أن البضائع المحمّلة بالشاحنات مهددة بالتلف والمواشي بالنفوق نظرا لارتفاع درجات الحرارة.

واعتبرت النقابة أن الخسائر لا تنحصر فقط في ذلك حيث أن بقاء الموقف السعودي على حاله يعني أن أكثر من 6 آلاف شاحنة أردنية من أصل 20 ألفا ستكون ممنوعة من دخول المملكة وهذا سيؤدي إلى ضرر كبير وتعطل الآلاف من السائقين عن العمل.

ولفتت إلى أن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المواطن الأردني في ظل جائحة كورونا تحول دون قدرته على شراء أيّ شاحنة جديدة سنة صنعها تزيد عن 2000 خصوصا وأن قيمة الشاحنة تزيد عن 60 ألف دينار.

وشهدت الحركة التجارية بين الأردن والسعودية في الأشهر الماضية تعطلا في أكثر من مناسبة بسبب تفشي جائحة كورونا، ولئن أبدى سائقو الشاحنات الأردنيين تفهما للوضع فإن القرار الأخير شكل صدمة بالنسبة إليهم.

ويقول خبراء اقتصاد إن القرار السعودي في حال استمر سيشكل تحديا أمام الحكومة الأردنية التي تواجه ظروفا اقتصادية صعبة،= حيث أن هذا القرار سيمس الآلاف من العائلات داخل المملكة.

ويلفت الخبراء إلى أن حركة الترانزيت بين الأردن والسعودية شهدت منذ العام الماضي تراجعا كبيرا بعد قيام الأخيرة بتشغيل خطين بحريين مع مصر، حيث انخفضت الحركة من مصر الى السعودية والعراق عبر الأراضي الأردنية، بنسبة 35 في المائة مقارنة مع السنوات السابقة، الأمر الذي أفقد عمّان موارد مالية هامة لإنعاش خزينتها.

ويشير هؤلاء إلى أن الوضع لا يقل سوءا مع سوريا فرغم عودة فتح معبر جابر نصيب منذ نحو عامين بيد أن الحركة التجارية ظلت ضعيفة لأسباب لوجستية وأيضا سياسية وأمنية، زد على ذلك الخلافات حول الرسوم الضريبية.

ومؤخرا أبدى الجانب السوري تململا من الرسوم الضريبية المفروضة من قبل عمّان على أصحاب الشاحنات السورية، مهددا بالاستغناء عن هذا المعبر والتوجه إلى العراق.

وقال رئيس جمعية النقل المبرد في العاصمة السورية دمشق عبد الإله جمعة الاثنين في لقاء مع وكالة "سبوتنيك" الروسية إن الشاحنة السورية تدفع حوالي 6 ملايين ليرة سورية لتقطع مسافة وقدرها 170 كيلومترا ذهابا، كما تدفع مليونا وأربعمئة ألف ليرة سورية إيابا وهي فارغة، خلافا لكل الرسوم المفروضة على مستوى العالم.

وأشار إلى مشكلة أخرى تتمثل في إعادة الكثير من السائقين إلى سوريا بعد دخولهم الحرم الجمركي الأردني بحجة أنهم لم يدخلوا إلى الأردن منذ عدة سنوات علما أن المعبر أغلق لمدة ثلاث سنوات بسبب الإرهاب مما تسبب ببطالة هؤلاء السائقين وبخسارة كبيرة للمصدرين لإيجاد طريقة للبضائع في معبر جابر الأردني وتأمين سائق بديل يعيد الشاحنة إلى سوريا.

وأبدى المسؤول السوري تفاؤلا بقرار العراق استئناف حركة الترانزيت مع دول الجوار، وقال جمعة "يشكل العراق عمقا استراتيجيا لسوريا فإذا تم السماح بمرور البضائع السورية إلى العراق ثم إلى دول الخليج. فإذا ما تم فتح معبر عرعر بين العراق والسعودية سيتم الاستغناء عن المرور داخل الأردن وبالتالي توفير دفع الرسوم والتخلص من التعقيدات والعوائق أمام الشاحنة السورية والسائق السوري تحت حجج كثيرة وستعمل الشاحنات السورية بشكل جيد وستنتعش التجارة بين سوريا والعراق من جهة ودول الخليج من جهة ثانية".

ويرى مراقبون أن توجه التجار السوريين إلى العراق سيفقد الأردن موردا ماليا مهما وقد تكون له تداعيات مستقبلا على الحركة التجارية للأردن عبر الأراضي السورية، وهو ما يفسر مسارعة حكومة بشر الخصاونة إلى التواصل مع الحكومة السورية عبر إيفاد رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي الشهر الجاري إلى دمشق في محاولة للتوصل إلى توافقات جديدة.

التجديد المستمر لحالة الطوارئ وصفة مريحة للحكومة المصرية

القاهرة - وافق مجلس النواب المصري الثلاثاء وبأغلبية أعضائه، على قرار رئيس الجمهورية بشأن تجديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر.

يأتي ذلك بعد يوم من إلقاء رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي بيانا أمام الجلسة العامة لمجلس النواب كشف فيه الأسباب التي دعت إلى إصدار قرار إعلان حالة الطوارئ.

وقال مدبولي إنه في ضوء الظروف التي تمر بها مصر في المرحلة الراهنة، داخليا وإقليميا، قرر مجلس الوزراء بكامل هيئته، الموافقة على إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر.

وأصبح فرض حالة الطوارئ وتمديدها مسألة روتينية خلال السنوات الماضية، حيث فرضت ومددت 12 مرة خلال أربعة أعوام، بما يؤكد استمرار الحاجة إلى إجراءات استثنائية للتعامل مع المعطيات الأمنية الدقيقة، والتي زادت عليها الدواعي الصحية.

وأكد مساعد وزير الداخلية المصري سابقا محمد نورالدين لـ"العرب"، أن استمرار خطر الإرهاب في سيناء والتحديات التي تواجهها الدولة في المجال الأمني يفرضان تجديد حالة الطوارئ، ويكون بالأساس إعلانها احتياطيا لمواكبة المستجدات.

وأضاف أن هذا التصرف يجنّب الأجهزة الأمنية جملة من التعقيدات القانونية التي تعيق التعامل مع وجود عناصر خطرة كامنة في محافظات مختلفة، تفصل بينها مساحات جغرافية شاسعة وتتطلب سرعة التعامل معها.

محمد نورالدين

تمديد الطوارئ يجنّب الأجهزة الأمنية التعقيدات القانونية

ومنذ عام أصبح فرض حالة الطوارئ غير قاصر على الدواعي الأمنية، حيث اصطحبت معها أسبابا صحية، لأنه يصعب اتخاذ تدابير احترازية للوقاية من فايروس كورونا دون غطاء قانوني، مثل فرض حظر التجوال وتقييد عمل المحلات وفرض تدابير على حركة السير من دون فرض لحالة الطوارئ.

وأوضح نورالدين لـ"العرب"، أن نص القرار على الأوضاع الصحية يبرهن على أن هناك تصاعدا في الإصابات بفايروس كورونا، وقد تكون هناك إجراءات حظر جزئي في البلاد، إذا ازدادت الأوضاع الصحية سوءا.

يلزم القانون المصري الحكومة بعدم فرض حالة الطوارئ لأكثر من 6 أشهر متواصلة، وهناك حتمية توجب وجود فترة من الوقت تفصل بينها وبين إصدار قرار جديد عند فرض حالة الطوارئ مرة أخرى.

وتستلزم حالة الطوارىء الحصول على موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، ويكون إعلانها لمدة محددة لا تجاوز ثلاثة أشهر، ولا تمد إلا لمدة أخرى مماثلة، بعد موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس.

ويسمح تفعيل حالة الطوارئ لأجهزة الدولة بحظر التجمعات والتظاهرات، إذا وجدت خطورة تمس الأمن الوطني، أو تهدد استقرار الدولة، وهو ما أسهم في اختفاء الاحتجاجات السياسية في الشوارع المصرية في السنوات الماضية، لكنها لم تحل دون وجود احتجاجات ذات طابع اقتصادي واجتماعي في الآونة الأخيرة.

ويؤكد خبراء القانون على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه القانونية في الأحكام الصادرة عن محاكم أمن الدولة التي تعمل بموجب فرض حالة الطوارىء، ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

ويشير متابعون إلى أن التحديات التي تواجهها الدولة المصرية على المستوى الإقليمي، تجعلها تتمسك بتجديد حالة الطوارىء بالداخل للتأكيد على يقظة الأجهزة الأمنية، فلا تزال هناك عمليات عنف وإرهاب متقطعة تحدث بسيناء من حين لآخر.

وقد نشرت الجريدة الرسمية الأحد قرار رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، بحظر التجوال في عدد من المناطق بشمال سيناء، وتكون توقيتات حظر التجوال من السابعة مساء وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي بالتوقيت المحلي، ويتم العمل بالقرار اعتبارا من الأحد وحتى انتهاء حالة الطوارئ في البلاد، أي لثلاثة أشهر.

ولم يعد تجديد حالة الطوارىء يثير امتعاض الشارع المصري، الذي تعايش مع الوضع في إطارها.

تحديات أمنية وصحية تبقي على حالة الطوارئ في مصر

قرار الدنمارك طرد السوريين يثير ضجة في أوروبا

دمشق - تعتزم الدنمارك المضي قدما في مساعي إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم حيث ترى أن الأوضاع تحسنت في أجزاء من البلاد، وتثير هذه الخطوة قلق الهيئات الرسمية الأوروبية والمنظمات الحقوقية.

ويُخشى أن يفتح قرار الدنمارك الباب أمام دول أوروبية أخرى لا تخفي رغبتها في إعادة اللاجئين السوريين، وسبق وأن أعلنت ألمانيا عن اعتزامها ذلك، وأنها ستبدأ بمرتكبي الجنايات والأشخاص الذين تحيط بهم شبهات تطرف.

وعبرت كبيرة مسؤولي الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة الثلاثاء، عن قلقها إزاء هذا النهج بعد أن قررت الدنمارك في العام الماضي مراجعة المئات من تصاريح الإقامة لطالبي اللجوء السوريين.

وردا على ذلك تجمع المئات أمام البرلمان الدنماركي في الأسبوع الماضي احتجاجا على خطوة سحب تصاريح الإقامة، مرددين نداءات منظمات أهلية ومشرعين أوروبيين يقولون إن سوريا ليست آمنة للعودة.

وقال وزير الهجرة ماتياس تسفاي الثلاثاء "كانت الدنمارك صريحة وصادقة من اليوم الأول. أوضحنا للاجئين السوريين أن تصاريح إقامتهم مؤقتة ويمكن إلغاء التصريح إذا لم تعد هناك حاجة للحماية".

وذكرت هيئة الهجرة بالدنمارك أنه منذ 2019 ألغت البلاد تصاريح إقامة أكثر من 200 مواطن سوري من منطقة دمشق من بين ما يزيد على 600 حالة تمت مراجعتها.

وقالت كبيرة مسؤولي الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة السويدية إيلفا جوهانسن، إنها أثارت الأمر مع الدنمارك وإن الحكومة أكدت لها أنها لن تلجأ للترحيل القسري. وأضافت جوهانسن في مؤتمر صحافي "لا يمكن إجبار أحد على العودة إلى سوريا".

وفي عام 2019، بدأت الحكومة الدنماركية عرض أموال على السوريين لمغادرة البلاد، وعرضت حوالي 175 ألف كرونة دنماركية (28427 دولارا) للفرد الواحد.

وعاد ما لا يقل عن 250 مواطنا سوريا طواعية إلى بلدهم بدعم مالي من الدنمارك منذ عام 2019.

وقال تسفاي "عندما تتحسن الظروف في بلدهم يجب أن يعود اللاجئون السابقون لوطنهم ويعيدوا بناء حياتهم هناك".

وخلصت السويد والمملكة المتحدة إلى أنه طرأ تحسن على الظروف العامة في منطقة العاصمة السورية. لكن مجلس اللاجئين الدنماركي، وهو منظمة غير حكومية، قال إن الدنمارك هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي ستبدأ بشكل منهجي إلغاء تصاريح إقامة اللاجئين على هذه الأسس.

وأصدر كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي إعلانين يقولان إن الظروف غير مواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين.

وبالمثل، دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الدول لعدم إجبار السوريين على العودة إلى أي جزء من سوريا حتى تلك المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة مثل منطقة العاصمة.